المعلومات وتطوير التعليم

الدكتور / حسن محمد عبد الشافى

وكيل وزارة التربية والتعليم للتخطيط التربوى والمعلومات

تمهيد

تضاعف الاهتمام بالمعلومات وضرورتها خلال العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين وأصبحت من أهم متطلبات البحث العلمى، ووضع السياسات والاستراتيجيات واتخاذ القرارات، ورسم الخطط وتنفيذها فى مختلف مجالات الحياة. ولعل عبارات «عصر المعلومات»، و «انفجار المعلومات»، و«ثورة المعلومات» تعطى مؤشرات لهذا الاهتمام المتناهى بأهمية المعلومات، وضرورتها فى هذا العصر المليء بالمتغيرات السريعة والمتلاحقة فى مختلف نواحى الحياة. فالمعلومات لها «دورها الذى لا يمكن إنكاره فى كل نواحى النشاط، فهى أساسية للبحث العلمى، وهى التى تشكل الخلفية الملائمة لاتخاذ القرارات الجيدة، وهى عنصر لا غنى عنه فى الحياة اليومية لكل فرد[1].

ولقد تبلور الاهتمام بالمعلومات وضرورتها فى مصر بصدور قرار رئيس الجمهورية رقم (٦٢٧) لسنة ١٩٨١ بشأن إنشاء مراكز للمعلومات والتوثيق فى الأجهزة الإدارية فى الدولة كافة، «وذلك لضمان توفير البيانات والمعلومات الصحيحة الكافية التى تساعد على اتخاذ القرار فى الوقت المناسب»[2]، وكان لإنشاء الشبكة القومية للمعلومات بأكاديمية البحث العلمى، ومركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء أكبر الأثر على انتشار مفهوم المعلومات على نطاق واسع، وأصبحت كل وزارة أو هيئة أو مؤسسة تهتم بالمعلومات فى نطاق مسئولياتها وتخصصاتها بدرجات متفاوتة، فقد تصعد المعلومات إلى قمة الاهتمامات، وقد لا يكون لها نصيب ملموس. وخلاصة القول أن الاعتراف الواسع الذى يسود

الدولة بمختلف قطاعاتها بأهمية المعلومات ودورها فى دعم اتخاذ القرار أصبح أمرا واقعا، ومن ثم فإن استخدام المعلومات بكفاءة وفعالية فى قطاع التعليم يعد فى مقدمة الضرورات، خاصة فى هذا الوقت الذى أعلنت فيه القيادة السياسية بأن التعليم يعد المشروع القومى لمصر حتى عام ٢٠٠٠. ويجب أن «تكون السنوات القليلة القادمة هى أعوام تطوير التعليم والنهوض بالثقافة فى مصر، لأن هذا العمل الكبير الذى لا سبيل إلى التهوين من شأنه ومن الموارد البشرية المادية اللازمة له، هو الذى يقدم مستقبل ومصير أبنائها ويرسم الصورة الحقيقية لدورها فى عالم الغيب».

التعليم والمعلومات

يتضح مما سبق أن التعليم فى مصر يمر حاليا بمرحلة جديدة، هى مرحلة التصوير والإصلاح والتجديد الشامل، وهى مرحلة هامة، حيث إنها ستؤثر فى مساره وفعاليته واتجاهاته وآثاره المستقبلية. وتشكل المعلومات الأساس الذى تبنى عليه مجالات التطوير كافة، بما فى ذلك وضع السياسات والاستراتيجيات والبحث والتجديد التربوى، فضلا عن تقييم المناهج وتطويرها ووضع معايير التقويم التربوى. كما أن المعلومات تعد من أهم ضمانات نجاح عملية التطوير على المستوى التنفيذى والاجرائى بالمديريات والإدارات التعليمية.

ولما كانت التعليم هو صناعة المستقبل لأية أمة من الأمم، لارتباطه المباشر بخطط التنمية، الشاملة، فقد حظيت المعلومات التربوية باهتمام وتركيز شديدين من الهيئات والمؤسسات القطرية والقومية والدولية التى تعمل فى مجال التعليم أو التى تهتم به. وركزت على ضرورة توفير المعلومات بالقدر والكيف كى تساعد الهيئات التربوية على اختلاف مستوياتها، وتعد مجالاتها فى وضع السياسات والاستراتيجيات والخطط والبرامج الكفيلة بتحقيق التطوير والتجديد والإصلاح التربوى، فضلا عن إجراء البحوث النظرية، والتجريب التربوى، وتخطيط المناهج، ووضع أسس التقويم.

وعلى ذلك فإن إنشاء نظام معلومات متطور فى قطاع التعليم يعد ضرورة لا غنى عنها للوفاء باحتياجات التطوير والتحسين التربوى. ويوفر احتياجات المستفيدين على مختلف فئاتهم ومستوياتهم الوظيفية، وتباين أغراضهم العلمية والتعليمية والبحثية، فضلا عن الإعلام التربوى باتجاهات التطوير وخططه وبرامجه.

ويقصد بالمعلومات هنا المعلومات عن التعليم، وليس المعلومات للتعليم حيث إن هناك فروقاً جوهرية بين المفهومين. فالمعلومات عن التعليم يطلق عليها المعلومات التربوية التى تعنى «إنتاج ونقل الأفكار والآراء والنظريات والحقائق والأنظمة والاحصاءات والأنشطة الثقافية والفنية وغيرها من المعلومات والبيانات المتعلقة بالنظم التعليمية، والتى تسهم فى تحسين التربية» وطبقا لهذا المفهوم الواسع للمعلومات التربوية فإنها تهم قطاعات عريضة من فئات المجتمع. وعلى ذلك فإنها تتميز بطبيعة خاصة من حيث الاهتمام بها من ناحية، وضرورة بثها على نطاق واسع من ناحية أخرى.

بيئة المعلومات التربوية

يرجع الاهتمام بالمعلومات التربوية إلى أن التعليم يؤثر فى الغالبية العظمى من أفراد المجتمع، فهو الذى يشكل الحياة فى المستقبل عن طريق تكوين وتنشئة الأجيال القادمة التى ستتولى المسئولية فى المستقبل. وعلى ذلك يمكن القول بأن التعليم تخطيط للمستقبل، بل هو صناعة المستقبل «لتهيئة رجال الغد لكى ينهضوا بالمسئوليات فى مجتمعات لم تخلق بعد»[٤] ومن ثم فإن تأثيره لا يقتصر على فئة دون أخرى، إذ أنه من العسير أن يوجد فرد فى المجتمع بمنأى عن التأثير بالاتجاهات والنظم التعليمية، فضلاً عن مجالات التطوير والتحديث فى النظام التعليمى، وما يتبع ذلك من قوانين وتشريعات، وتعديل مساره، ومناهجه، وأساليب التقويم والامتحانات، وما إلى ذلك من الأمور التى تهم الجمهور والآباء والطلاب بصفة عامة، والمشتغلين بالتعليم على اختلاف مواقعهم بصفة خاصة.

وتتولى أجهزة الإعلام الجماهيرية، عادة، تتبع ما يجرى فى النظام التعليمى، وما يحدث به من تغيرات وتطويرات واتجاهات، وإعلام الجمهور بها بوصفه المستفيد من المؤسسات التعليمية التى تقوم بتربية أبنائه وتعليمهم. ولا تقوم وسائل الإعلام بهذا الدور فقط، وإنما تقوم فى نفس الوقت بنقل صدى السياسة والاستراتيجيات التعليمية، والقرارات التى تتصل بالتغيرات فى النظام التعليمى لدى الجمهور، كاتجاهات الرأى العام، ومدى تأييده أو معارضته لها، حتى يكون صانعو السياسة والقرارات على بينة من التيارات المختلفة لوضعها موضع الاعتبار عند صنع السياسة والقرارات، أو توعية الجماهير وإعلامها بالمبررات الكامنة وراءها، وعلى ذلك فإن تدفق المعلومات فى بيئة النظام التعليمى، يسير وفق اتصال ذى اتجاهين بين النظام التعليمى كشبكة للمعلومات لها خيوط متعددة، تربط بين مختلف فئات المجتمع وتياراته واتجاهاته. ومن الطبيعى أن يكون الاتصال وتدفق المعلومات أكثر قوة وفعالية داخل النظام نفسه، حيث تتوافر سبل الاتصالات التى «قد تتخذ شكل الاتصالات الرأسية سواء أكانت نازلة أم صاعدة، وقد تتخذ شكل الاتصالات الأفقية[٥]» التى تتم فى مستوى وظيفى واحد، وكلما كانت الاتصالات محددة القنوات، أمكن تدفق المعلومات داخل النظام التعليمى دون معوقات تحد من الاستفادة منها بمستوى فعال. وحيث إن نظاما كفؤاً للتعليم يجب أن يواكب احتياجات المجتمع، ويتفاعل مع المتغيرات التى تطرأ عليه من المناحى كافة، فإن الاتصالات الخارجية لا تقل أهميتها عن الاتصالات الداخلية، إذ عن طريقهما معاً يمكن الحصول على المعلومات التربوية وتبادلها فى سهولة ويسر، ويتم تدفقها دون تعقيدات أو حواجز. وإذا كانت وسائل الاتصال الجماهيرية تقوم بإعلام الجمهور بالخطوط العريضة للسياسة التعليمية والاتجاهات الجديدة فى العملية التعليمية وشروط القبول فى المراحل التعليمية المختلفة، والإجراءات التى تتبع، وأساليب التقويم التربوى والامتحانات، والشهادات الدراسية، وما إلى ذلك من المعلومات التى تهم الجمهور بصفة عامة، فإن هناك معلومات تربوية تتسم بدرجات أعلى من التخصص تهم

فئات محددة تهتم بها بحكم وظائفها، واهتماماتها الموضوعية والمهنية، وتحتاج إليها، وتسعى إلى طلبها، وتستعين بها فى إنجاز أعمالها.

المستفيدون من المعلومات التربوية

أظهرت البحوث التى تم إجراؤها على استخدام المعلومات التربوية أن المستفيدين منها، من ناحية التخصص الموضوعى، والمسؤليات المهنية المنوطة بكل منهم، يمكن تصنيفهم فى ثلاث فئات كبيرة: المديرون (القيادات التعليمية)، والباحثون (العاملون فى مجال البحث)، والمعلمون[٦]. ومن الطبيعى أن يكون من صميم مسئوليات واختصاصات القيادات التعليمية، بحكم موقعها فى النظام التعليمى، صنع السياسة التعليمية التى تعتبر الإطار الذى يحدد أهداف التعليم، والتى يمكن تعريف صناعتها بأنها «العملية التى يتم بمقتضاها صياغة بعض الخطوط العريضة المرشدة والمبادىء العامة التى توجه ميدان التربية والتعليم وبرامجة وخططه»[٧].

وإذا كانت هذه الفئات الثلاث تستخدم المعلومات التربوية بحكم مواقعها الوظيفية، ومسئولياتها واهتماماتها، فإنها ليست مستهلكة للمعلومات فقط، بل إنها فى أحيان كثيرة تقوم بإنتاجها أيضاً وذلك بفضل إسهاماتها فى الفكر التربوى عن طريق البحوث، والتقارير والمقالات والدراسات، وما إلى ذلك من وسائل الاتصال الورقية التى تحمل فى طياتها معلومات تربوية.

ويمكن تحديد هذه الفئات الثلاث على النحو التالى:

(أ) **القيادات التعليمية:** وتشتمل على المديرين وصانعى السياسة، وصانعى القرار ومتخذيه، وواضعى الخطط التعليمية، والقائمين على تنفيذها ومتابعتها.

(ب) الباحثون: وهم العاملون فى مجال البحث التربوى، وقد يكونون من معلمى المعلمين، حيث إن هيئات التدريس بكليات التربية يشكلون نسبة كبيرة من مجتمع البحث التربوى.

(جـ) المعلمون: وهم الفئة التى تتولى التدريس داخل الفصول ويقع عليها العبء الأكبر فى العملية التعليمية، وقد يكونون من منتجى المعلومات التربوية عندما يدونون ملاحظاتهم عن المناهج الدراسية، أو من خلال التقارير أو من خلال المقالات التى تتضمن خبراتهم التعليمية التى تكونت لديهم أثناء الممارسة الفعلية لعملية التدريس.

كما يمكن إضافة فئة رابعة، هى:

الموجهون: ويكونون فئة وسطى بين القيادات التعليمية والمعلمين حيث يتولون متابعة تنفيذ القرارات التى يتم اتخاذها على مستوى القيادات التعليمية، ويقومون فى نفس الوقت بمتابعة العملية التعليمية على المستوى الإجرائى بالمدارس، فضلاً عن الإشراف الفنى على المعلمين، وتوجيههم وتقييم أدائهم، وقد يشتركون فى البحث والتجريب التربوى، أو فى تعليم المعلمين من خلال البرامج التدريبية والورش الدراسية المختلفة.

مصادر المعلومات التربوية

تتعدد مصادر المعلومات التربوية مثل غيرها من مصادر المعلومات فى المجالات الاجتماعية الأخرى، تظهر فى أكثر من شكل أو نوعية من أشكال المواد. وهناك اتفاق بين علماء المكتبات والمعلومات، وغيرهم من المهتمين بوسائل الاتصال، على أنه يمكن اتباع أكثر من طريقة لتقسيم أنواع مصادر المعلومات المختلفة، منها ما يعتمد على الطريقة التى أعدت أو نشرت أو أنتجت بها: مطبوعة أو غير مطبوعة، ومنها ما يعتمد على كونها وثائقية أو غير وثائقية، مع تقسيم المصادر الوثائقية إلى ثلاثة أنواع متدرجة حسب أهميتها: أولية، وثانوية، ودرجة ثالثة[٨].

كما يفضل بعضهم استخدام مصطلح «أوعية المعلومات» عن مصطلح «مصادر المعلومات» باعتبار أن المصطلح الأول أكثر دقة فى الدلالة على المصادر الوثائقية التى يتوافر لها شكل مادى يمكن حصره وضبطه ببليوجرافيا[٩].

وتحقيقا لأهداف هذا البحث يمكن تقسيم مصادر المعلومات التربوية إلى نوعين أساسيين هما:

(أ) **المصادر المنشورة:** (بما فيها المعلومات المخزنة فى الحاسب الآلى)

(ب) المصاد غير المنشورة:

ويوضح (سكاروبولوس Psacharopoulos) المواد التى تندرج تحت كل قسم من هذين القسمين فى المصفوفة التالية[١٠]:

(أ) مواد منشورة (جاهزة ومتاحة):

١ ـ دراسات منفردة (منفردات)

٢ ـ مجلات:

(أ) مجلات الصفوة، وهى ذات قيمة أكاديمية عالية.

(ب) مجلات تطبيقية، وهى تفى باحتياجات القارىء العادى.

٣ ـ الإحصاءات الرسمية، أو غيرها من المطبوعات الإحصائية:

(أ) حكومية.

(ب) جامعة، باحثون أفراد.

٤ ـ الجرائد اليومية.

(ب) مواد غير منشورة:

١ ـ دراسات الحالة المنسوخة بالآلة الكاتبة.

٢ ـ نتائج مبدئية لبحوث جارية (البحوث التى لم تكتمل ولم يعد لها تقارير).

٣ ـ آراء الطلاب، أولياء الأمور والمدرسين، وأرباب العمل.

ويلاحظ أن هذه المصفوفة قد أهملت التشريعات واللوائح على الرغم من أهميتها كمصادر للمعلومات، مما يستدعى إضافتها إلى المواد المنشورة.

ويمكن تناول كل نوع من هذه الأنواع بتفصيل أكثر فيما يلى:

(أ) المواد المنشورة:

ا ـ دراسات منفردة:

وتضم الكتب والكتيبات التى تعالج موضوعات منفردة، أى أنها أحادية الموضوع، ويعرف حشمت

قاسم الكتاب الأحادى الموضوع بأنه «العمل الذى يكرس لدراسة قضية معينة أو موضوع ما، دراسة منهجية وافية»[١١].

(أ) الكتب:

وهى من أكثر مصادر المعلومات استخداما، ولها أهمية خاصة فى مجالات الثقافة والتعليم والبحث، وعلى الرغم من التطور التكنولوجى الهائل فى ميدان تسجيل المعرفة، وتخزين المعلومات وبثها لفئات المستفيدين كافة، إلا أن الكتاب مازال وسيظل فى موقع الريادة والهيمنة على مصادر المعلومات كافة وأكثرها انتشارا، بل إن الكثيرين قد لا يعرفون غير الكتاب مصدرا للمعلومات.

وإذا كانت الكتب، بصفة عامة، تأتى فى مقدمة مصادر المعلومات المتوافرة للعاملين فى المجال التربوى، فإن هناك ثلاثة أنواع من الكتب يكثر استخدام التربويين لها، حددها، فوسكت(Foskett) فى الأنواع التالية:

- تقارير البحوث.
- تفسير الأحداث والتطورات الجارية.
- التعبير عن الرأى.

وعلى الرغم من هذه المقولة، فإنه لا يمكن القطع بأن العاملين فى الحقل التربوى يقتصرون عليها فقط دون غيرها من الموضوعات التى تتصل بشكل أو بآخر بالمناحى التربوية التى اتسعت مجالاتها فى عالمنا المعاصر باتساع المتغيرات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية المتلاحقة..

(ب) الكتيبات (النشرات):

تطلق تسمية «الكتيبات» أو «النشرات» على مجموعة من المطبوعات عرفها مجمع اللغة العربية بالقاهرة بأنها «مطبوعات غير مجلدة وبدون غلاف أو بغلاف ورقى. قليلة الصفحات (أقل من خمسين صفحة)، وتتناول مسألة معينة أو موضوعا محدود الجوانب. ويوضع أكثرها فى المجموعات المؤقتة بالمكتبات والمراكز»[١٣]. ولقد حدد عدد صفحاتها لتمييزها عن الكتب، خاصة فى نواحى الإعداد الفنى والإحصاءات المكتبية. كما أنها من ناحية المحتوى تتناول قضايا معاصرة، أو موضوعات معينة، بالدراسة والبحث أو بالعرض والتحليل. وعلى الرغم من عدد صفحاتها فإنها تشتمل على معلومات وحقائق قد لا يمكن الحصول عليها من أية مصادر أخرى. وهناك الكثير من الكتيبات التى تنشرها الهيئات التربوية المختلفة، مثل السلطات التعليمية، ومراكز البحوث، وكليات التربية، المنظمات الدولية. وما إلى ذلك من الهيئات التى تعنى بالمجالات التعليمية، والقضايا التربوية سواء أكانت على المستوى المحلى أم العالمى.

٢ ـ المجلات :

يفضل الباحث استخدام مصطلح «مجلة :Journal » عن استخدام مصطلح «دورية Periodical» حيث إن المصطلح الأول بدأ فى الانتشار فى الآونة الأخيرة، خاصة بين المكتبيين والعاملين فى مجال المعلومات، كما يستخدم الآن على نطاق واسع للتعبير عن الدوريات المتخصصة[١٤]. ويؤيد هذا الرأى ما أتفق عليه عشرون محررا لمجلات متخصصة فى التربية خلال المؤتمر العالمى السادس للتربية المقارنة الذى عقد فى ريودى جانيرو بالبرازيل فى المدة من ٦ إلى ١٠ يوليو ١٩٨٧.

وقدمت خلاله عدة دراسات تم نشرها فى مجلة التربية الهندية "Journal of Indian Education" وقام بعرض هذه الدراسات وحصيلة المناقشات والآراء التى تمت بشأنها فيليب ألتباخ "Philip G Altbach"[١٥] عرضا توليفيا فى مقالة «البعد الدولى للمجلات المتخصصة»[١٦] ومن أهم الآراء التى أوردها فى المقال أن «المجلة المتخصصة هى الأداة لتوصيل المعارف فى معظم الحقول والميادين». وأنه «على الرغم من ظهور قاعد البيانات والبطاقات المصغرة تبقى المجلة المتخصصة التقليدية فى قلب الاتصال العلمى».

ويمكن تصنيف المجلات المتخصصة إلى مجموعتين، أولاهما: مجلات الصفوة ويقصد بها المجلات الموجهة إلى الصفوة، أو النخبة المتخصصة تخصصا أكاديميا عاليا، هى مجلات الدرجة الأولى من التخصص بمعناه العلمى الدقيق. وثانيهما: المجلات المهنية التطبيقية الموجهة إلى المهنيين بصفة عامة، وتفى باحتياجاتهم فى نطاق المهنة التى ينتمون إليها. و«تركز على جوانب وشروح وتطوير وتنمية أعمالهم بصفتهم أصحاب مهنة من المهن، كما تتناول الجديد المتصل بهذه المهنة من حيث اللوائح والإصدارات والتعليمات والمستحدثات وجوانب التدريب والإنتاج والسلامة المختلفة، فضلا عن المؤتمرات والدورات واللقاءات التى تنعقد متصلة بأصحاب هذه المهنة، أو بالمهنة ذاتها»[١٧] وأبرز مثال على هذا النوع مجلة (الرائد) التى تصدرها نقابة المهن التعليمية بالقاهرة.

ويمكن القول دون تجاوز أو مبالغة، أن المجلات المتخصصة أصبحت «هى العمود الفقرى لمجموعات البحث فى المكتبات ومراكز المعلومات، وتتميز عن غيرها من مصادر المعلومات الأولية فى أنه من السهل ضبطها ببليوجرافيا والوصول إلى ما بها من خلال الأدلة الببليوجرافية والكشافات ونشرات المستخلصات»[١٨].

٣ـ الإحصاءات:

البيانات الإحصائية من أكثر مصادر المعلومات استخداما فى مجال التخطيط التعليمى، فضلا عن البحوث التربوية التى قد تعتمد فى بعض جوانبها على الإحصاءات، أو تشكل الإحصاءات ركنا أساسيا فيها. ويتوافر مصدران أساسيان للإحصاءات التربوية:

أولهما: الإحصاءات التى تتوفر على تجميعها السلطات التعليمية على المستويين المركزى والمحلى.

ثانيهما: الإحصاءات التى يتوفر على تجميعها الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء.

وبالإضافة إلى هذين المصدرين الأساسيين هناك إحصاءات يمكن الحصول عليها من مصادر فرعية كالجامعات ومراكز البحوث والباحثين الأفراد.

(أ) إحصاءات السلطات التعليمية:

تتولى الإدارة العامة للمعلومات والحاسب الآلى بديوان عام وزارة التربية والتعليم تجميع البيانات الإحصائية المطلوبة من أقسام الإحصاء بالمديريات والإدارات التعليمية، وفق نماذج إحصائية مصممة، لتدوين بيانات كل نوعية من

الإحصاءات المطلوبة، كما تقوم الإدارات العامة للتنسيق بتجميع بيانات العاملين بالحقل التعليمى على مستوى الجمهورية طبقا للمراحل التعليمية التى يعملون بها وتصنيفهم بحسب تخصصاتهم ومؤهلاتهم. كما تفرد إحصاءات خاصة بالقيادات التعليمية تحت مسمى «الوظائف الإشرافية». وتصدر الإدارة العامة للمعلومات والحاسب الآلى عدة نشرات إحصائية، فترية أو سنوية، كما تعد الدراسات والبحوث الإحصائية، وغير ذلك من المؤشرات الإحصائية التعليمية التى ترصد مسيرة التعليم من الناحية الكمية مثل النشرات التالية:

- مجموعة نشرات بيانات الإحصاء الاستقرارى (حسب الوضع فى ١٥ نوفمبر من كل عام) وتشتمل على: نشرة مدارس وأقسام وفصول وتلاميذ ـ مدرسين وموظفين ـ الجنسيات والديانات ـ عدد التلاميذ فى الريف والحضر ـ الفترات الدراسية ـ الطلاب حسب فئات السن.
- إحصاء أول مارس (عاملون وهيئات تدريس).
- موقف القبول بجميع المراحل.
- نتائج امتحانات الشهادات العامة.
- نشرة الإحصاء المبدئى.
- العاملون بديوان عام الوزارة، وديوان المديريات بالمحافظات.
- مؤشرات نسبة النجاح فى الشهادات العامة.
- إحصاء الأبنية التعليمية (وهى تصدر كل ثلاث سنوات).

(ب) إحصاءات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء:

لمصر تراث إحصائى قديم، حيث وعت أهمية تعداد السكان منذ العقد التاسع من القرن الماضى، وجرى أول إحصاء للسكان فى مصر عام ١٨٨٢، وخصصت مصلحة خاصة للإحصاء والتعداد، ظلت تمارس مسئولياتها حتى إنشاء الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء عام ١٩٦٤. الذى بدأ فى إصدار سلسلة من المطبوعات والنشرات الإحصائية التى تتضمن التعداد الفعلى للسكان، وعدد المواليد والوفيات، والتوزيع الجغرافى والخصائص الديمجرافية وغير الديمجرافية للسكان، وما إلى ذلك من الإحصاءات الضرورية مثل: الإنتاج والصناعة، والتجارة، والاقتصاد، وكل هذه الإحصاءات لا غنى عنها فى إعداد خطط التنمية الشاملة، بما فيها الخطط التعليمية، حيث إن التخطيط السليم يجب أن يبنى على أساس مجموعة من البيانات والإحصاءات.

٤ ـ الجرائد اليومية:

الجرائد أو الصحف اليومية من مصادر المعلومات التى تتصف بالحداثة، لمواكبتها للأحداث والقضايا الجارية التى تهم الرأى العام بمفهومة الواسع. وهى لهذا تشتمل على كثير من المعلومات الهامة لصانعى السياسة التعليمية، كالتعرف على نبض الجماهير، ومدى مؤازرتهم أو معارضتهم للتطورات والمستحدثات التعليمية، وتطلعاتهم ومقترحاتهم. فضلاً عن التقارير الصحفية التى تقيس الرأى العام، وتعطى مؤشرات

لها قيمتها على اتجاهاته. ويذكر (سكارابولوس) أنه يمكن القول بأن الوزراء على الرغم من أنهم سياسيون بالدرجة الأولى، ويتبعون الخط السياسى للحزب الذى ينتمون إليه إلا أن معرفة درجة شعبية سياستهم تمثل أهمية خاصة لهم. وتتحقق هذه المعرفة من مراقبة اتجاهات المجتمع نحو سياسات معينة[١٩] ولهذا فإن الصحف اليومية توفر تغذية مرتدة للقرارات والسياسات التعليمية، يستفيد منها صانعو السياسة التعليمية والقائمون على تطوير التعليم ووضع خططه المستقبلية.

ومهما يكن من أمر، فإن الصحف اليومية وغيرها من وسائل الإعلام العامة، هى مرآة الرأى العام، وهى مصدر متجدد للمعلومات التى تستعين بها القيادات التعليمية، خاصة فى مجال صنع السياسة التعليمية، واتخاذ القرارات المتصلة بها.

٥ ـ التشريعات واللوائح:

التشريعات واللوائح من مصادر المعلومات الهامة التى يحتاج إليها العاملون والمهتمون بالتربية والتعليم بعامة، والقيادات التعليمية بخاصة، بل إنها تعد من أدوات العمل الرئيسية التى يعتمدون عليها ومن الطبيعى أن يأتى الدستور فى مقدمة هذه التشريعات، حيث أنه يحدد المقومات الأساسية للمجتمع، التى تشتق منها المبادىء الدستورية لسياسة الدولة فى مجال التعليم، وما يتبع ذلك من وضع السياسة التعليمية ذاتها، التى تحدد بدورها إطار استراتيجية تطوير التعليم.

ويمكن تقسيم التشريعات واللوائح التى تحكم أنشطة العمل بقطاع التعليم إلى ستة أقسام ترتب على النحو التالى من ناحية قوتها الإلزامية:

- القوانين.
- قرارات رئيس الجمهورية.
- قرارات وزير التعليم.
- النشرات العامة.
- الكتب الدورية.

ويتم نشر الأقسام الأربعة الأولى بالجريدة الرسمية للدولة وتجمع بعد ذلك فى النشرة التشريعية. أما بالنسبة للوائح فهى من سلطة الوزير المختص، وعادة ما تصدر كلوائح تنفيذية للقوانين، أو كقرارات وزارية قائمة بذاتها، أما إصدار النشرات العامة والكتب الدورية فهى من اختصاصات رؤساء القطاعات (وكلاء أول الوزارة)، ورؤساء الإدارات المركزية (وكلاء الوزارة). والفرق بين النشرة العامة والكتاب الدورى أن النشرة تتضمن تعليمات وتوجيهات واجبة التنفيذ، بينما الكتاب الدورى يختص بطلب بيانات وإعداد إحصائيات أو ما إلى ذلك.

ونظرا لأهمية التشريعات واللوائح، فى مجال العمل التعليمى فقد صدر قرار وزير التعليم رقم (٢١٥) لسنة ١٩٨٨ بتشكيل لجنة تجميع التشريعات واللوائح، أصدرت فى أغسطس عام ١٩٩٠ كتاب (التشريعات واللوائح التى تحكم العمل بوزارة التربية والتعليم)[٢٠] واشتمل على القوانين وقرارات رئيس الجمهورية، وقرارات مجلس الوزراء فى مجال التعليم أو المتصلة به فى الفترة من عام ١٩٥٠ إلى عام ١٩٩٠، والتى بلغ عددها ثلاثة وثلاثين قانونا، وأحد عشر قرارا لرئيس الجمهورية، وست قرارات لرئيس مجلس الوزراء.

(ب) المواد غير المنشورة:

وهى المواد غير المطبوعة بهدف النشر والتوزيع على نطاق واسع، وعادة ما تتوافر منسوخة بالآلة الكاتبة، وعلى الرغم من وجودها واحتوائها على معلومات هامة. تفيد فى صنع السياسة التعليمية، ووضع الخطط ومتابعة تنفيذها، إلا أنه من الصعب الوصول إليها والإطلاع على ما تحتويه من معلومات لا يتيسر الحصول عليها فى أية مصادر أخرى[٢١]. ومن أمثلتها ما يلى:

١ ـ دراسات الحالة:

التى أعدت فى المناسبات المختلفة كتقارير فترية أو سنوية، أو تقارير متابعة تعليمية قدمت إلى السلطات التعليمية، أو عرضت فى مؤتمرات وندوات تعليمية، أو قدمت كرسائل جامعية للحصول على درجات علمية. وهى عادة ما تكون محدودة التوزيع ولا يتم نشرها على نطاق واسع. إلا أن بعض الرسائل الجامعية قد تنشر جزئيا كمقالات فى المجلات المتخصصة، ولا تسمح المساحة المحدودة للنشر فى المجلات بعرض كل ما تناولته بالدراسة، لذلك من الصعب الاستفادة الكاملة منها دون الإطلاع على النص الأصلى الذى قدمت به[٢٢].

٢ ـ النتائج المبدئية للبحوث الجارية:

وهى التقارير الأولية للبحوث التى يقدمها الباحثون قبل وضع التقارير النهائية لها، ويمكن إطلاق تعبير «البث المبكر لنتائج البحوث» عليها، ويقصد بها «عملية البث بدءا باللحظة التى يشرع فيها الباحث فى بحثه إلى أن تتخذ نتائجه مكانها ضمن رصيد المعرفة العلمية»[٢٣] وهى من الأهمية بمكان فى حفز وتوجيه الباحث وتشجيعه على التقدم فى بحثه عن طريق التغذية المرتدة له من أقرانه الباحثين. كما أنها تعلم الباحثين الآخرين بالبحوث الجارية، حتى لا يتكرر إجراء نفس البحوث، وإنما توجه الجهود إلى اختيار موضوعات أخرى، وعادة ما تكون النتائج المبدئية للبحوث الجارية محدودة التوزيع جدا.

٣ ـ آراء الطلاب، وأولياء الأمور، وارباب العمل:

وتشكل آراء هذه الفئات أهمية خاصة لصانعى السياسة، وواضعى الخطط التعليمية، والقائمين على تصميم المناهج ومتابعة تنفيذها. حيث إن الطلاب هم الفئة التى تتأثر تأثراً مباشراً بأية تغيرات أو تطورات تتم فى النظام التعليمى وأولياء الأمور هم الذين يولون الاهتمام بمسيرة تعليم أبنائهم ويعانون من المشكلات أو العقبات التى تحد من تقدمهم التعليمى، أو قد تنحرف بهم خارج تطلعاتهم التعليمية، أما أرباب العمل الذين يستوعبون المخرجات التعليمية ممثلة فى المتخرجين من التعليم؛ لهم آراؤهم التى تعطى مؤشرات لها قيمتها عن نوعية الخريجين، ومدى كفاءتهم للعمل فى المهن التى قامت المؤسسات التعليمية بإعدادهم لمزاولتها، فضلا عن مدى تقبل سوق العمل لهم. ومن هنا فإن «التلاميذ والطلاب وأسرهم يساهمون فى اختيار مستوى ونوع التعليم الذى يرغبون فيه، والذى يطلبون توفيره من الدولة، بالإضافة إلى مؤسسات قطاع الأعمال باعتبارها ممثلة لقطاعات النشاط الاقتصادى. ومن ثم فهى

المصدر الرئيسى لتحديد الطلب على المستويات المهارية المختلفة التى يتعين توفيرها من خلال النظام التعليمى[٢٤].

وبالنسبة للمعلمين فإنهم يكونون فئة الممارسين المباشرين للعملية التعليمية يؤدون واجباتهم ومسئولياتهم التعليمية ميدانيا فى المدارس، ويضطلعون بدور أساسى فى تحسين نوعية التعليم. لذلك فإن آراءهم وتصوراتهم لها أهمية خاصة بشأن مضمون التعليم وطرائقه، فضلا عن برامج تطوير التعليم، وتحسين نوعيته.

مجالات الاستفادة من المعلومات التربوية

يتم الاستفادة من المعلومات التربوية فى كثير من المجالات التى تتصل بالتعليم، أو التى تدور حوله. وتعد المجالات الخمسة التالية من أكثرها استخداما للمعلومات التربوية، واعتمادا عليها:

١ ـ السياسة التعليمية.

٢ ـ التخطيط التعليمى.

٣ ـ صنع القرارات التربوية.

٤ ـ البحث التربوى.

٥ ـ الإدارة التعليمية.

ويتناول هنا الإفادة من المعلومات التربوية، ودورها فى كل مجال من هذه المجالات.

١ ـ المعلومات التربوية وصنع السياسة التعليمية:

السياسة التعليمية هى «مجموعة المبادىء» التى توجه مسار التعليم فى دولة ما وتشمل أهداف التعليم ونظامه»[٢٥] ولما كان التعليم قضية اجتماعية لها عناصرها السياسية والاقتصادية والثقافية التى يجب أن تؤخذ فى الاعتبار عند صنع السياسة التعليمية، فإن اشتراك مختلف القوى السياسية والاجتماعية والاقتصادية فى صنعها، وتداول الرأى بشأنها، وإقرارها، يعد ضرورة لا غنى عنها حتى تعبر تعبيراً صادقاً عن اتجاهات المجتمع وتطلعاته، وما يهدف إليه من تعليم أبنائه. وتتسع دائرة المشاركين فى صنع السياسة التعليمية بحيث تشمل مجموعة كبيرة من المواطنين، مثل القيادات السياسية الحكومية، وأعضاء مجلسى الشعب والشورى (لجنة التربية والتعليم)، وممثلى أحزاب المعارضة، وقيادات الاتحادات والنقابات المهنية، والمجالس القومية المتخصصة (المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا) وغيرهم من قادة الرأى فى المجتمع. وكل هؤلاء مشاركون فى تحديد العلاقات بين التعليم والمجتمع فيما يتصل بالعمالة والإنتاج، وتحقيق ديمقراطية التعليم بما يوفر الفرص المتكافئة لأبناء المجتمع. والسياسة التعليمية وفق هذا المنظور وطبقا لتعريفها الذى سبق تحديده، يتم صنعها وإقرارها «لتقود التعليم وتوجهه وتكون المرجع الذى تبنى على أساسه الخطط والبرامج»[٢٦]. وهى بهذا تمثل الحلقة الأولى من حلقات التطوير والتغير التعليمى، وتليها الاستراتيجية كحلقة ثانية توفر للقائمين على وضع الخطط التعليمية «العناصر التى يمكن الاعتماد عليها لإنجاز الأهداف السياسية والاستراتيجية بهذا الاعتبار إنما هى الحلقة الوسطى التى يتم عند حدها شرح السياسة من جهة، وتحديد منهج

التخطيط من جهة ثانية»[٢٧] ثم تتكامل الحلقات بوضع الخطط وبرامج التنفيذ التى تمثل الحلقة الثالثة من حلقات التغيير والتطوير التعليمى والتجديد التربوى.

ومما لا شك فيه أن احتياج صانعى السياسة التعليمية للمعلومات لا يقل عن احتياج الفئات الأخرى المشاركة فى العملية التعليمية.. حيث إنهم يحتاجون إلى المعلومات الصحيحة والكاملة التى تمكنهم من تفهم أبعاد قضية التعليم، والإحاطة بالمشكلات التى تواجهه. من ثم تكتسب مشاركتهم أهمية وفعالية، ولكنهم بحكم تخصصاتهم المتباينة، وطبيعة دورهم السياسى، يحتم عليهم البعد عن التفاصيل التى يهتم بها المسئولون عن التعليم مسئولية مباشرة. ويقرر «فيرنج» أن صانعى السياسة التعليمية يميلون إلى استخدام المعلومات التى تتسم بالعمومية، مثل المسوح التى توضح وتفسر العلاقات بين النظام التعليمى والبيئة الخارجية، فضلاً عن البيانات والمؤشرات الإحصائية التى تعطى دلالات رقمية على إنجازات النظام التعليمى فى سبيل تحقيق الأهداف السياسية الموضوعية[٢٨].

وتؤدى البحوث التربوية دوراً أساسياً فى توفير المعلومات التربوية، ويتجه صانعو السياسة إلى الإطلاع على نتائجها، واستخلاص المعلومات منها للتعرف على المشكلات التعليمية، والتوصيات التى اقترحت لحلها والتغلب عليها. وقد تثير بعض البحوث عددا من الأسئلة التى تتصل بالسياسة التعليمية، وتساعد الإجابة عليها فى تطوير أداء النظام التعليمى. ولعل أهم ما تحققه الاستفادة من المعلومات التى توفرها البحوث التربوية فى صنع السياسة التعليمية يتمثل فى إضفاء الجانب العلمى على السياسة من ناحية، وتوفير المبررات للاختيار بين البدائل المختلفة عند إقرارها من ناحية ثانية[٢٩].

وتلجأ بعض السلطات التعليمية إلى بث المعلومات على هيئة حزم (Packages) تشتمل على المعلومات والبيانات الازمة لصنع السياسة، مثل مستخلصات البحوث التربوية، والملخصات والمؤشرات الإحصائية، وتقارير المجالس واللجان التربوية وتوصياتها.

٢ ـ المعلومات التربوية والتخطيط التعليمي:

تستخدم عدة تعريفات لمصطلح (التخطيط)، منها أنه «أسلوب فى التنظيم يهدف إلى استخدام الموارد على أفضل وجه ممكن وفقا لأهداف محددة». كما يعرف بأنه «التدبير لمواجهة المستقبل لتحقيق أهداف مرسومة، ويقوم على عنصرين أساسيين أولهما التنبؤ بالمستقبل والآخر الاستعداد لمواجهته»[٣١].

ويرتبط التخطيط التعليمى بالتخطيط القومى الشامل الذى لا يقتصر على قطاع دون آخر، أو إقليم دون آخر، وإنما يتم على مستوى الدولة ككل بمختلف قطاعاتها وأقاليمها، ويهدف إلى إحداث تغييرات جذرية فى مختلف النواحى الاقتصادية والاجتماعية والإدارية والثقافية فى الدولة.

ويجب فى البداية التفرقة بين التخطيط التعليمى، والتخطيط التربوى، ولا ترجع هذه

التفرقة إلى اختلاف أسلوب التخطيط فى كل منها، وإنما ترجع إلى الاختلاف بين مفهوم التربية، ومفهوم التعليم، حيث إن التربية ذات مفهوم واسع يضم جميع الجوانب التى تتصل بشخصية المواطن وتكوينه، ويشارك فيها مؤسسات كثيرة ومتنوعة، من ضمنها المؤسسات التعليمية، أما التعليم فيقتصر على المؤسسات التعليمية التى تقدم التعليم الرسمى، بالإضافة إلى المؤسسات غير التعليمية التى تقدم التعليم غير الرسمى أو الشعبى، لذلك فإن التخطيط التربوى أوسع من التخطيط التعليمى، ويمكن النظر إلى أن كلا منهما «يهدفان إلى رسم السياسة التعليمية فى كل صورتها رسما ينبغى أن يستند إلى إحاصة شاملة بالأوضاع السكانية وأوضاع الطاقة العاملة والأوضاع الاقتصادية والتربية الاجتماعية»(٣٢).

وإذا كانت السياسة التعليمية تنبثق عن السياسة العامة للدولة، واستراتيجية التعليم ترتبط باستراتيجيات التنمية الشاملة، فلابد من إدماج التخطيط التعليمى فى التخطيط القومى الشامل للتنمية، وما دامت السياسة التعليمية تحدد الأهداف التى تسعى الدولة إلى تحقيقها من التعليم، واستراتيجية التعليم تحدد منهج التخطيط الواجب اتباعه، فإن التخطيط التعليمى يعنى بترجمة الاستراتيجية وتحويلها إلى خطط وبرامج تعليمية قابلة للتنفيذ. ومن المهم الالتزام بهذا المسلسل المنطقى الذى يحتم الانتقال من مرحلة السياسة، إلى مرحلة الاستراتيجية، ثم إلى مرحلة التخطيط، لضمان فاعلية القرارات المتخذة فى كل مرحلة.

وفى ضوء هذا العرض يمكن تعريف التخطيط التعليمى بأنه «العملية المتصلة المنظمة التى تتضمن أساليب البحث الاجتماعى ومبادىء وطرق التربية وعلوم الإدارة والاقتصاد والمالية، وغايتها أن يحصل التلاميذ على تعليم كاف ذى أهداف واضحة، وعلى مراحل محددة تحديدا تاما، وأن يسهم إسهاما فعالا بكل ما يستطيع فى تقدم البلاد فى النواحى الاجتماعية والثقافية والاقتصادية»(٣٣).

وتقسم الخطط التعليمية، مثلها فى ذلك مثل خطط التنمية الشاملة، إلى ثلاثة أنواع من حيث المدى الزمنى، خطط طويلة المدى، وخطط متوسطة المدى، وخطط قصيرة المدى، وتضع الخطط طويلة المدى الاتجاهات العامة والأهداف الرئيسية لنمو وتطوير التعليم وفقاً للاحتياجات التعليمية المستقبلية، وتنبثق الخطط متوسطة المدى عن الخطط طويلة المدى وتنفيذاً لأهدافها، ولكنها تكون أكثر تفصيلاً وتحديداً. أما الخطط قصيرة المدى فهى تغطى سنة أو سنتين، وعادة ما تنشأ من تقسيم الخطط القومية والخطط التعليمية، وتحدد بنفس سنواتها، مثل الخطط الخمسية للتعليم فى مصر التى تتبع خطط التنمية القومية.

ويتبع فى إعداد الخطط التعليمية عدة خطوات، هى:

(أ) تحديد الأهداف العامة للخطة.

(ب) دراسة الموقف التعليمى القائم.

(جـ) تحديد الأهداف التفصيلية بنمو التعليم خلال فترة الخطة.

(د) تحديد التغيرات الهيكلية والمنهجية فى نظام التعليم.

(هـ) تقدير تكلفة الخطة.

(و) تحديد وسائل الخطة[٢٤].

وكل خطوة من هذه الخطوات، وأية إجراءات أو خطوات تتلوها، تتطلب الحصول على نوعية معينة من المعلومات، وحتى تكون الخطط التعليمية مرتبطة بخطة التنمية القومية من خلال إعداد القوى العاملة المؤهلة، يجب أن تضع فى قمة اعتباراتها الطلب الاجتماعى على التعليم، والاحتياجات من القوى البشرية اللازمة لمقابلة متطلبات القطاعات الاقتصادية المختلفة، وذلك عن طريق:

(أ) تقدير حجم وتركيب السكان، وتحديد مجموعات الأعمال للطلاب على اختلاف المراحل التعليمية ومستوياتها.

(ب) تقدير الاحتياجات المستقبلية للقوى العاملة المطلوبة للاقتصاد القومى ككل، وكل قطاع على حدة.

(جـ) تقدير الخدمات التعليمية المتاحة بالمؤسسات التعليمية، ومعدلات الالتحاق بالتعليم.

(د) تقدير التكاليف التعليمية فى ضوء الموارد المتاحة مستقبلا.

(هـ) تقدير حجم التغييرات الكمية المطلوبة على مختلف مستويات ومراحل التعليم للوفاء بالاحتياجات اللازمة.

ويمكن تقسيم البيانات والمعلومات الضرورية للتخطيط التعليمى فى أربع مجمـوعات أساسية تبعا للأجهزة والمصادر التى توفرها، على النحو التالى:

المجموعة الأولى: التعداد القومى للسكان:

ويعده الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، ويشتمل على:

- إجمالى عدد السكان حسب النوع والسن.
- معدلات المواليد والوفيات.
- التقديرات المستقبلية للنمو السكانى.
- الاختلاف الإقليمى فى نمو السكان.
- معدلات الهجرة الداخلية إلى المدن.

المجموعة الثانية: بيانات النظام التعليمى:

وتعدها الإدارة العامة للمعلومات والحاسب الآلى بوزارة التربية والتعليم وتشتمل على:

- عدد المؤسسات التعليمية وفقاً للمرحلة التعليمية ونوعها.
- عدد التلاميذ والطلاب المقيدين وفقاً لنوع الدراسة والصف الدراسى، والمرحلة التعليمية.
- عدد الأبنية التعليمية وفقا لنوع التعليم ومرحلته.
- عدد المدرسين وفقا للمرحلة التعليمية ونوعها وطبقا للتخصص.
- الإنفاق العام على التعليم وفقا لمراحله وأنواعه.
- عدد الخريجين طبقا للمرحلة التعليمية نوع الخرجين وتخصصاتهم.

وتشتمل إحصاءات التعليم قبل الجامعى التى تصدرها وزارة التربية والتعليم سنويا على هذه

البيانات سواء أكانت بالمدارس الرسمية، أم بالمدارس الخاصة التى يسهم بها القطاع الخاص فى العملية التعليمية.

المجموعة الثالثة: الاحتياجات من القوى العاملة:

وتستقى بيانات الاحتياجات المستقبلية من القوى العامة من خطة التنمية القومية الشاملة، ومن بيانات ودراسات وزارة القوى العاملة، ووزارة الصناعة، ووزارة التخطيط، ومؤسسات القطاع الاقتصادى والزراعى، ومن استقصاءات الاحتياجات من القوى العاملة. وتشتمل على البيانات والمعلومات التالية، أو ما يماثلها:

- المجالات المتاحة للتنمية من حيث توفير العمالة المتخصصة اللازمة.
- أسلوب تحديد أولويات الاستثمار كما هو محدد فى خطة التنمية القومية الشاملة.
- مجالات التنمية المطلوبة لاستيعاب الخريجين الذين بدون عمل والذين سيلتحقون بسوق العمل مستقبلا.
- الأعداد المطلوبة من القوى العاملة المؤهلة وتخصصاتهم، ومحتوى التعليم الرسمى لها، موزعة على سنوات الخطة.
- إمكانات التعليم غير الرسمى، بالمصانع والمؤسسات والشركات، لإعداد القوى العاملة المدربة.

المجموعة الرابعة: المخصصات المالية للإنفاق على التعليم:

وتشتمل على المعلومات والبيانات التالية:

- حجم الاستثمارات المخصصة للتعليم.
- الإنفاق العام على التعليم وفقاً لمراحله وأنواعه.
- نسبة الإنفاق العام على التعليم من جملة الدخل القومى.
- جملة إنفاق القطاع الخاص على التعليم بالمدارس الخاصة بمصروفات، ونسبتها من جملة الإنفاق على التعليم.

وبالإضافة إلى هذه البيانات والمؤشرات الإحصائية التى توفرها المجموعات الأربع السابقة يمكن الاستفادة من أية بيانات أو معلومات أخرى قد تضيف بعدا واقعيا إلى التخطيط التعليمى. ومن ذلك الدراسات التنبؤية بنمو القطاع الاقتصادى واحتياجاته المستقبلية من القوى العاملة. أو الدراسات البحثية التى تتصل بالتغيرات الاجتماعية والتعليمية، ومؤشرات الإهدار التعليمى والتربوى بنوعيه الكمى والكيفى، أو الدراسات التربوية المقارنة، وما إلى ذلك من الدراسات والبحوث التى تعطى دلالات لها أهميتها فى عملية التخطيط التعليمى.

وإذا كان التركيز حتى الآن قد انصب على البيانات الإحصائية باعتبارها أساس التخطيط التعليمى، وتقاس مدى كفاءته ودقته بوفائه باحتياجات برامج التنمية الشاملة من القوى العاملة، إذ كلما استطاع النظام التعليمى أن يقدم مخرجات تعليمية مؤهلة بالأعداد المطلوبة للتخصصات اللازمة، نجح التخطيط التعليمى فى الإسهام الفعلى فى تحقيق مجالات التنمية الشاملة كافة، فإن الإحصاءات لا تمثل سوى جزء واحد

من المعلومات، حيث يعتمد واضعو الخطط التعليمية على كل أنواع المعلومات الكمية والنوعية المتوافرة. لذلك كان من المناسب توسيع مفهوم (الإحصاءات للتخطيط التعليمى) بحيث تستوعب جميع المعلومات الكمية والوصفية التى يمكن أن تفيد فى تطوير التعليم وتقدمه. حيث إن المشكلات المعاصرة من العسير تعريفها أو شرحها على أساس البيانات الكمية فقط فالعديد من هذه المشكلات يجب أن يفهم فى إطار المعلومات الوصفية والنوعية[٣٥].

٣ ـ المعلومات التربوية وصنع القرارات:

يعرف مصطلح (قرار) فى علم الإدارة العامة بأنه «الاختيار المدرك بين البدائل المتاحة فى موقف معين»، أو هو «عملية المفاضلة بين حلول بديلة لمواجهة مشكلة معينة واختيار الحل الأمثل من بينها»[٣٦]، ولا يختلف تعريف القرار التربوى عن هذا التعريف إلا أنه ينصب على كل ما يتصل بالتربية أو بالتعليم، أو بكليهما معا.

وصنع القرارات واتخاذها عملية ديناميكية مستمرة تمثل المضمون العام لنشاط الإدارة التعليمية فى جميع مستوياتها التعليمية، سواء على المستوى المركزى، أم المستوى اللامركزى، أم المستوى الإجرائى، وهى ذات طبيعة دائرية حلقية بمعنى أن «أى قرار يستند عادة إلى قرارات سابقة، كما يؤثر فى قرارات لاحقة»[٣٧]. وتتفق المصادر على تقسيم القرارات إلى نوعين حسب درجة أهميتها، ووفقا للمستويات الوظيفية التى تتخذها، وعلى مدى تأثيرها وفعاليتها، وهذان النوعان هما:[٣٨].

أ ـ القرارات الأساسية أو الإنشائية أو الاستراتيجية:

وهى القرارات التى يتم اتخاذها على المستويات العليا من التنظيم، وتتصل بالنظام الأساسى له، وتهدف إلى إحداث تغييرات جوهرية سواء بالإنشاء أو بالتعديل أو بالإلغاء. ومن أمثلتها فى الميدان التعليمى، القرارات الخاصة بالسياسة التعليمية والتخطيط التعليمى، والسلم التعليمى، والمناهج الدراسية، والتقويم التربوى والامتحانات، وغيرها من القرارات التى تؤثر تأثيرا جوهريا فى النظام التعليمى. وقد يطلق عليها «القرارات الحيوية»، أو القرارات غير المتكررة «بمعنى أنها ذات أجل طويل، ولا تتكرر إلا على فترات متباعدة. وتزداد هذه القرارات فى قمة التنظيم.

٢ ـ القرارات الروتينية، أو التقليدية، أو المتكررة:

وهى القرارات التى تتناول الأعمال الجارية، ولا تؤثر فى التنظيم تأثيراً مباشراً، ويمكن اتخاذها والبت فيها فى ضوء التجارب والخبرات السابقة، وهى محدودة الأجل، وتتعلق بالإجراءات، وغير ذلك من المسائل التكتيكية، ويقسم إميل فهمى هذه القرارات إلى قسمين:

(أ) قرارات روتينية عادية.

(ب) قرارات روتينية فنية، وهى أعلى مستوى من سابقتها، وأكثر فنية وتفصيلا[٣٩].

ومما لا شك فيه أن المعلومات تؤدى دوراً هاماً وأساسياً فى صنع القرار. بل أنها عنصر لا يمكن إغفاله، ومكون من مكونات صنع القرار، باعتبار

أنها تحدد أبعاد المشكلة، وتسهم فى اقتراح الحلول البديلة التى يمكن اختيار أحدها لحل المشكلة، ومن ثم اتخاذ القرار. وتعتمد عملية الاختيار بين البدائل على تقدير كل بديل من حيث المزايا والعيوب، ولا يتأتى هذا التقدير على الوجه الصحيح والرشيد، إلا على أساس معلومات وبيانات صحيحة وحديثة ومتنوعة، وذلك لأن «القرار عملية مركبة ومتشابكة تستند إلى معلومات من مصادر مختلفة». ويقوم على أساسين: أولا الحقائق والمعلومات، وهذه يجب أن تكون خاضعة للاختبار لبيان مدى صدقها أو زيفها. ثانيا ـ مجموعة القيم وهى لا تخضع لمثل هذا الاختبار لأنها تتعلق بعملية الاختيار الأحسن والأفضل»[٤٠]. ويعتمد نجاح الإدارة التعليمية فى اتخاذ القرار التربوى الرشيد، وفى الوقت المناسب، على قدرتها على الحصول على البيانات والمعلومات وتقييمها وتحليلها، فضلا عن تدفقها المستمر من خلال نظام اتصال فعال.

ويتساوى فى أهمية المعلومات فى تدعيم وصنع القرار التربوى، أهمية تدفقها عبر قنوات اتصال محددة بين منتجى المعلومات والمستفيدين منها. وهذا ما يجب أن يوضع فى بؤرة اهتمام خدمات المعلومات التربوية، وتقوم على توفيره وتيسيره من خلال نظام اتصال تربوى مرن، يحقق الاستفادة الكاملة من المعلومات المتوافرة، بل تعمل على سد الثغرات أو الفجوات التى تعوق تدفق المعلومات بالقدر والمستوى المناسبين. فقد تكون المعلومات المطلوبة لصانع القرار متوافرة، وتلبى احتياجاته إلا أن الاستفادة منها قاصرة أو معدومة لوجود معوقات أو خلل فى عملية الاتصال، يمنع أو يحد من فعالية الاستفادة بها. كما يوفر الاتصال التربوى الفعال تغذية مرتدة للقرارات التربوية سواء على مستوى السياسة، أم على مستوى التخطيط، أم على مستوى الإدارة، قد تفيد فى تعديل القرارت، أو إدخال التعديلات اللازمة لتصحيح مسار الخطة، حيث إن التغذية المرتدة عن نتائج تنفيذ القرار تعتبر ضرورية لتقييم واتخاذ إجراءات تصحيحه إذا استدعى الأمر.

وخلاصة القول إن المعلومات التربوية، وسهولة تدفقها عبر قنوات اتصال محددة، توفرها خدمات المعلومات التى تنشأ وتنمى لتحقيق هذا الغرض، تفيد صانع القرار، وترشد قراره، ولا يمكن الفصل بين صنع القرار وتوافر المعلومات اللازمة لصنعه، إذ كلما توافرت المعلومات الحديثة والمناسبة، أمكن صنع القرار الصحيح والرشيد، وأن «أكثر الذين يمكن أن يتخذوا قراراتهم بنجاح هم الذين سوف يستطيعون الحصول على المعلومات وتفسيرها واستخلاص الحقائق منها»[٤١].

٤ ـ المعلومات التربوية والبحث التربوي:

البحث التربوى عبارة عن بحث علمى ميدانه الأساسى التربية والتعليم، وما يتصل بهما من موضوعات وقضايا ومشكلات. ويقصد بالبحث العلمى كشف علاقات جديدة، والتحقق من المعلومات والمعارف والعلاقات الموجودة وتطويرها باستخدام طرائق أو مناهج موثوق فى مصداقيتها»[٤٢] أما بالنسبة للبحث التربوى، فليس هناك تعريف شامل له، يقبله جميع المشتغلين به، وترجع الصعوبة فى ذلك إلى المعانى المتعددة للفظ

(تربية). وعلى الرغم من ذلك يمكن القول بأن البحث التربوى تطبيق دقيق للطريقة العلمية فى دراسة مشكلة أو قضية أو ظاهرة تعليمية أو تربوية، ويلقى الضوء عليها، أو يكتشف معرفة جديدة تعمق من الفهم لميدان التربية بأبعاده المختلفة.

وللبحث التربوى أهمية قصوى فى النظم التعليمية، حيث يعد مصدرا من المصادر التى يتم الاعتماد عليها فى صنع السياسة التعليمية وصياغتها، وصنع القرارات التربوية واتخاذها، ووضع الخطط التعليمية ومراحل تنفيذها، وتطوير المناهج وتحديثها، وما إلى ذلك من المجالات التربوية التى يجب إنجازها على أسس تعتمد على البحث والمنهجية العلمية الدقيقة والموضوعية.

ولما كانت عملية البحوث التربوية، مثلها فى ذلك مثل البحوث الاجتماعية، تعد فى جوهرها عملية اجتماعية لأنها «تحدث برمتها فى نطاق وبيئة اجتماعية. لا يمكن أن تنفصل عن الظروف الاجتماعية وتخضع وتتأثر بالأزمات والاضطرابات الاجتماعية[٤٣]، فمن الضرورى أن يكون لكل دولة بحوثها التربوية الخاصة، الناشئة عن ظروفها الاجتماعية والاقتصادية، وقيمها وثقافتها. إذ أن البحوث التى تمت فى بيئة معينة لا يمكن نقلها، واستخدام ما أسفرت عنه من نتائج فى بيئة مغايرة. حقيقة يمكن الاستفادة منها فى تبادل المعلومات التربوية، والتعرف على مجالات المفاهيم والاتجاهات والمستحدثات التربوية، وما إلى ذلك من المجالات التى تعمق الانفتاح على الطرق والأساليب التربوية كافة. ومن هنا فقد اهتمت الدول النامية بالبحث التربوى وأنشأت مراكز وهيئات للبحوث التربوية تواكب التوسع والانتشار التعليمى بها.

ومما لا شك فيه أن البحوث فى أى مجال من المجالات، لا يمكن أن تتم إلا إذا توافرت ويسرت للقائمين بها، المعلومات والبيانات الصحيحة والمناسبة والحديثة. كما أن الباحثين أنفسهم، سواء أكانوا أفرادا أم فرقا للبحث، هم منتجو معلومات، حيث أن كل بحث ينشأ وينتج عنه معلومات، يتم تسجيلها عن طريق عمليات التوثيق، هناك العديد من الأفراد والفئات التى تستفيد من المعلومات الناتجة عن البحوث التربوية، وفى هذا يقول (لاتابى) «إن المستفيدين من نتائج البحوث والمستخدمين للمعلومات الذين تم التوصل إليهم تختلف أوضاعهم ومواقعهم وتخصصاتهم، فمنهم العاملون فى حقل التعليم، ومنهم الصحفيون الذين يكتبون مقالات عن أعمال البحوث، ومنهم أعضاء البرلمان، ومنهم السياسيون، والمسئولون عن اتخاذ القرارات وكذلك الباحثون أنفسهم، وغيرهم كثيرون»[٤٤].

وعلى الرغم من تعدد المستفيدين من المعلومات التى تنتجها البحوث التربوية، إلا أن (لاتابى) يعدد ثلاثة أسباب أو اتجاهات يتوقف عليها الاستفادة من البحوث التربوية:

١ ـ أسباب سياسية: والعامل الحاسم فيها مدى انسجام القرارات الصادرة من المسئولين عن اتخاذ القرارات مع النتائج التى توصل إليها الباحثون.

٢ ـ أسباب تتعلق بالمنهج العلمى الذى اتبع فى البحث ومدى اعتماده على معلومات صحيحة ودقيقة ووافية عن المشكلة.

٣ ـ أسباب اجتماعية تتعلق بوسيلة نشر المعارف. وهذه تكون مسئولية القائمين بوضع واتخاذ القرارات ورجال التعليم والمعلمين أنفسهم الذين يتخذون الإجراءات المناسبة لإدخال التجديدات التعليمية[٤٥].

وتكاد غالبية الآراء تجمع على أن الاستفادة من المعلومات التى تنتجها البحوث التربوية لا يستفاد بها على الوجه الأمثل فى وضع السياسات، أو التخطيط، أو اتخاذ القرارات، أو إدخال التغيرات التعليمية التى تحقق مخرجات جيدة للنظام التعليمى، ويتطابق فى ذلك الآراء الواردة بالمصادر الأجنبية مع الآراء الواردة بالمصادر الوطنية.

٥ ـ المعلومات التربوية والإدارة التعليمية:

لا يختلف مفهوم الإدارة التعليمية عن مفهوم الإدارة بمعناها العام، وإذا كانت جوانب العملية الإدارية واحدة فى جميع المنظمات والمؤسسات، إلا أنها تتشكل طبقا للمجال الذى تطبق فيه، ولذلك فإن الإدارة التعليمية التى تعمل على توفير الفرص التعليمية لأبناء الوطن، وفقا لمبدأ تكافؤ الفرص، وتحقيق العدالة فى توزيع الخدمات التعليمية، تتأثر بعدة عوامل، هى: العوامل التاريخية والعوامل الجغرافية، والعوامل الاقتصادية، والعوامل السياسية، والعوامل الدينية، ودرجة التقدم الحضارى، حيث إن النظام التعليمى لا يعمل من فراغ، وإنما يعمل فى بيئة خارجية تمثل المجتمع ككل، يتأثر بها ويؤثر فيها، ومن خلال بيئته الداخلية التى لها خصائصها وتؤثر فى نظام الإدارة المتبع. وعلى ذلك فإن الإدارة التعليمية، هى «مجموعة العمليات المتشابكة التى تتكامل فيما بينها سواء داخل المنظمات التعليمية، أو بينها وبين نفسها لتحقيق الأغراض المنشودة فى التربية»[٤٦]، أو هى «عبارة عن مجموعة من العمليات والمقترحات والإجراءات المصممة وفق تنظيم معين، وتنسيق وانسجام بين عناصر العملية التعليمية، لأجل أن تتجه بالطاقات والإمكانات البشرية والمادية نحو أهداف موضوعة وتعمل على تحقيقها»[٤٧].

وتتضمن العملية الإدارية عدة عناصر، اتفق عليها معظم علماء الإدارة وهى: التخطيط، والتنظيم، والقيادة، والتنسيق، والرقابة، وتشتمل الإدارة التعليمية على كل هذه العناصر. وكما تبين فى الفقرات السابقة أن المعلومات التربوية ذات دو ر فعال فى وضع الأهداف، ورسم السياسات والخطط واتخاذ القرارات. وكل هذه المجالات تدخل فى صميم عمل الإدارة التعليمية، التى تعد عنصرا هاماً فى أداء المهام التربوية، وعليها يتوقف نمط أداء المؤسسات التعليمية وكفاءتها. وكلما كان هناك نظام للاتصال الفعال بين المستويات المختلفة فى الإدارة التعليمية، يسمح «بتدفق حر طليق للمعلومات والأفكار فى كل الاتجاهات الضرورية»[٤٨]، تمكنت القيادات التعليمية على اختلاف مستوياتها من أداء عملها على نحو فعال حيث إن «مادة الإدارى التربوى فى العمل هى البيانات والمعلومات التى تتوافر لديه، وعلى مدى سلامة هذه المادة وتنظيمها يتوقف النجاح فى الإدارة التعليمية، كما يتوقف مستوى القرارات التى تتخذ»[٤٩].

ولأهمية المعلومات التربوية فى الإدارة التعليمية ذكر تقرير للمجلس القومى للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا أن «الحاجة أصبحت ماسة إلى الإفادة من النظم الحديثة لجمع المعلومات والبيانات والإحصاءات وتوثيقها وتوزيعها وتبادلها واسترجاعها. وإلى الوعى بما يمكن أن تقدمه من إمكانات لتسهيل العمليات الإدارية المختلفة»(٥٠).

٦ ـ المعلومات التربوية والممارسة التربوية:

تتضمن الممارسة التربوية (Educational Practice) «كل ما يقوم به المعلم من مهام وأدوار وما يتخذ من قرارات وما ينمط من سلوك، سواء تعلق ذلك بتخطيط العملية التعليمية من وضع الأهداف وصياغتها، أو إعداد الوسائل التعليمية والأنشطة والأساليب والتقويم، وغيرها من عناصر مدخلات العملية التعليمية، أو تعلق ذلك بتنفيذ المواقف التعليمية، وما يصاحب ذلك من التواصل الفعال كالشرح والإلقاء والإصغاء والمناقشة والتقويم والتوجيه والإرشاد وغيرها من أنماط سلوك المعلم»(٥١). ومما لا شك فيه أن الممارسة التربوية طبقاً لهذا المضمون تتطلب من المعلم أن يكون ملماً إلماماً كافياً بما يحيط بالعملية التعليمية من مؤثرات خارجية وداخلية.

والمعلم هو حجر الزاوية فى العملية التعليمية وتتحدد درجة كفاءتها بمستواه المهنى والثقافى. إذ كلما ارتفع مستواه المهنى واتسعت اهتماماته الفكرية والثقافية، ارتفع مستوى أدائه فى عمله بما ينعكس بالضرورة على مستوى العملية التعليمية ككل. حيث إن «نجاح عملية التعليم يرجع ٦٠٪ منها للمعلم وحده» بينما تشكل العوامل الأخرى الـ ٤٠٪ الباقية. وتأتى مهنة التعليم فى مقدمة المهن التخصصية التى تتطلب إعداداً مهنياً وثقافياً خاصة لأن ميدان تخصصها هو بناء البشر. كما تتطلب أيضاً الإطلاع على كل جديد سواء أكان فى مجال التخصص الموضوعى للمعلم أو فى المجالات التربوية والنفسية والاجتماعية والسياسية. وما إلى ذلك من الموضوعات التى تؤثر فى العملية التعليمية بوجه عام. وإذا لم يواصل المعلم هذا الإطلاع المستمر طوال حياته الوظيفية فإنه سيقف عند حدود ما حصل عليه من معلومات أثناء فترة دراسته، وهذا يؤثر على كفاءته المهنية من ناحية، ويؤثر سلبياً على العملية التعليمية التربوية من ناحية أخرى.

ولأهمية المعلومات التربوية (المعلومات عن التعليم) للمعلمين، والدور الذى يمكن أن تؤديه فى رفع كفاءة التعليم وتحقيق التجديد التربوى، شاركت أربع منظمات دولية للمعلمين عام ١٩٧٧ فى وضع ورقة عن «احتياجات المعلمين من المعلومات التربوية»(٥٢) ولا تعد هذه الورقة تقريراً عن بحث من البحوث، ولكنها عبارة عن بيان للسياسة التى يجب اتباعها لتزويد المعلمين بالمعلومات التربوية وإتاحتها لهم، وتحدد وسائل الاتصال اللازمة، والموضوعات التى يجب أن تتضمنها هذه المعلومات. فتقرر أن نجاح المعلمين وفعاليتهم فى تأدية الدور المناط بهم فى التطوير التعليمى والتربوى يعتمد على تدفق المعلومات داخل النظام التعليمى. كما تقرر حق المعلم فى الحصول على المعلومات والانتفاع بها، فضلاً عن إنتاجها أيضاً.

وتنص الفقرة (ب) من البند السادس من التوصية رقم (٧١) التى أصدرها المؤتمر الدولى السادس والثلاثون للتربية عام ١٩٧٧ على أن «المعلمين ومنظماتهم يشكلون جانباً كبيراً وهاماً من الوسط التربوى ومن ثم ينبغى تيسير مشاركتهم فى عمليات الإعلام التربوى بجميع مراحلها». كما تنص الفقرة (و) من نفس البند على أنه «ينبغى أن يكون المربون على علم تام بما ينتج بانتظام فى مجال مهنتهم وبالأدوات الببليوجرافية مثل: المستخلصات والكشافات وقوائم الإعلام الجارية، وغير ذلك مما ينتجه أمناء المكتبات وأخصائيو المحفوظات والتوثيق والمعلومات ويكون ذا قيمة وفائدة بالنسبة للأوساط التربوية».

وفى عرض للمعلمين وقراءاتهم فى دوريات التربية (فى أدب الدوريات)، دلت الدراسات المقارنة فى الولايات المتحدة، وكندا، واستراليا على أن المعلمين، ونظار (مديرى) المدارس، لا يتابعون ما ينشر فى الدوريات التربوية المتخصصة، وأن هناك أربعة أسباب رئيسية لهذا القصور:

- عدم وجود الوقت الكافى للقراءة والاهتمام بالمعلومات الجديدة.
- البث غير الكافى للدوريات المهنية والمواد المشابهة فى محيط المدرسة.
- قصور فى التوعية بماذا يقرأون وأين يوجد.
- قلة الوقت المخصص فى جداول المدرسة لمناقشة المعلومات وتطبيقاتها على الواقع.

ويتضح من عرض نتائج هذه الدراسات التى اختيرت كنماذج للدراسات العديدة عن إفادة المعلمين من المعلومات أن المعلمين لا يستخدمون مصادر المعلومات التربوية استخداماً مناسباً، على الرغم من أن الدول التى أجريت بها هذه الدراسات قد أنشأت ويسرت خدمات المعلومات التربوية لهم، إلا أن استفادتهم منها محدودة لا تتناسب مع الخدمات المتوافرة فعلاً لهم.

التوصيات

بناء على ما تم عرضه فى هذا البحث عن أهمية المعلومات ومصادرها ومجالات الاستفادة منها فى قطاع التعليم، فإن الباحث يقترح التوصيات التالية لتطوير خدمات المعلومات بقطاع التعليم فى مصر، والارتقاء بمستواها. وزيادة فعاليتها، بحيث تلبى احتياجات مختلف القوى العاملة به، أو التى تتصل به بأية صلة من الصلات.

١ ـ تشكيل لجنة عليا للمعلومات التربوية تتولى مسئولية وضع سياسات واستراتيجيات المعلومات التربوية، وتخطيطها والإشراف عليها، فضلا عن تطويرها ورفع مستوى خدماتها.

٢ ـ استحداث جهاز مركزى للمعلومات التربوية يربط مكتبات ديوان الوزراة الثلاث (مكتبة ديوان عام الوزارة ـ مكتبة الوثائق ـ مكتبة جهاز التوثيق والمعلومات التربوية)، فضلاً عن الإدارة العامة للمعلومات والحاسب الآلى، للتنسيق والتكامل فيما بينها، وتحديد اختصاصات ومسئوليات كل منها فى نطاق

متكامل يضمن توحيد الجهود. وعدم تكرارها فى سبيل تقديم برنامج موحد للمعلومات التربوية.

٣ ـ إنشاء شبكة للمعلومات التربوية تضم جهاز المعلومات التربوية المقترح، ومكتبات المديريات، والإدارات التعليمية، ومكتبات مراكز التدريب الرئيسية، ومكتبة الإدارة العامة للوسائل التعليمية، ومكتبات كليات التربية على اختلاف أنواعها.

٤ ـ إنشاء قاعدة بيانات تربوية بجهاز المعلومات التربوية المقترح، وربطها بالشبكة القومية للمعلومات، على أن تعمل هذه القاعدة كمحور قطاعى من محاور الشبكة.

٥ ـ الاستفادة من إمكانات تكنولوجيا المعلومات المتقدمة فى تخزين واسترجاع المعلومات، وبثها، وتدريب المستفيدين على استخدامها فى الحصول على المعلومات.

٦ ـ التعاون مع شبكات المعلومات التربوية الخارجية، القومية، والإقليمية والدولية، عن طريق الاتفاقيات الثنائية بين جهاز المعلومات التربوية المقترح وهذه الشبكات، لتبادل المعلومات، والبيانات البيليوجرافية، والخبرات الفنية.

٧ ـ الاهتمام بخدمات الإحاطة الجارية للمستفيدين من المعلومات التربوية، مع الأخذ بأسلوب البث الانتقائى للمعلومات للمستفيدين طبقا لتخصصاتهم واهتماماتهم الموضوعية.

٨ ـ وضع خطة شاملة لنشر المعلومات التى تنتجها الوزارة وأجهزتها المختلفة، بما فيها جهاز المعلومات التربوية المقترحة، وتوزيعها على الجهات المعنية، ومن المفيد إصدار عدد من الدوريات التى تهتم بالتعريف بالمواد التربوية، والمستخلصات، والكشافات.

٩ ـ الإعلان عن خدمات المعلومات التى يقدمها جهاز المعلومات التربوية المقترح، بطرق الإعلان المختلفة لتوعية المستفيدين بمجالات الخدمة المتنوعة وإجراءاتها.

المصـــادر

١ ـ محمد فتحى عبد الهادى. مقدمة فى علم المعلومات. القاهرة: مكتبة غريب.، ١٩٨٤ ـ ص١٩.

٢ ـ مصر. الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة. كتاب دورى رقم (٤٩) لسنة ١٩٨١ بشأن إنشاء وتنظيم مراكز المعلومات والتوثيق.

٣ ـ من خطاب الرئيس حسنى مبارك أمام الجلسة المشتركة لمجلسى الشعب والشورى فى ١٩٩١/١١/١٤.

٤ ـ فور، ايدجار و (أخ). تعلم لتكون/ ترجمة حنفى بن عيسى ـ الجزائر: اليونسكو، ١٩٧٤. ـ ص ١٥٤.

٥ ـ إبراهيم عبد العزيز شيحا. أصول الإدارة العامة. ـ الاسكندرية: منشأة المعارف، ١٩٨٥ ـ ص٣٩٣.

6 - Fernig, Leo R. The Place of information in educational development. - Paris: Unesco, 1980. p. 12.

٧ ـ سيف الإسلام مطر. «البحث التربوى وصنع

السياسة التعليمية». ـ دراسات تربوية ـ ج٢ (مارس ١٩٨٦) ـ ص ١٨٧ ـ ٢٣١.

٨ ـ انظر : محمد فتحى عبد الهادى. مصدر سابق. ـ ص ٧٩ ـ ١٠٢.

٩ ـ حشمت قاسم. مصادر المعلومات وتنمية مقتنيات المكتبات. ـ ط٢ مزيدة ومنقحة. ـ القاهرة: مكتبة غريب، ١٩٨٨. ـ ص١٨.

10 - Psacharopoulos, George (ed) Information: an essential factor in educational planning and policy. Paris: Unesco, 1980. p. 41.

١١ ـ حشمت قاسم، مصدر سابق، ص ٢٨.

١٢ ـ كما جاء فى: عبد الغنى عبود. البحث فى التربية. ـ القاهرة: دار الفكر العربى، ١٩٧٩. ـ ص١٠٠.

١٣ ـ سعد محمد الهجرسى: المكتبات وبنوك المعلومات: فى مجمع الخالدين وحديث السهرة. ـ القاهرة: البيت العربى للمعلومات، ١٩٨٦. ـ ص ٤٨.

١٤ ـ حشمت قاسم، مصدر سابق، ص ٧٤.

١٥ ـ مدير مركز التربية المقارنة بجامعة الدولة بنيويورك، ويعمل كأستاذ وكرئيس تحرير مجلة التربية المقارنة، Comparative Education Review.

١٦ ـ ألتباخ، فيليب غ. «البعد الدولى للمجلات المتخصصة». ـ **مستقبليات: مجلة التربية الفصلية**» ـ مج ١٨، ع٢ (١٩٨٨). ـ ص ٢٨١ ـ ٢٩١.

١٧ ـ محمود أدهم. **فى عالم المجلة**. ـ القاهرة: محمود، ١٩٨٦. ـ ص ١٦٠.

١٨ ـ محمد فتحى عبد الهادى، مصدر سابق، ص ٨٧.

19 -Psascharopoulos, op. cit., p. 14.

٢٠ ـ مصر ـ وزارة التربية والتعليم ـ المكتب الفنى للوزير. **التشريعات التى تحكم أنشطة العمل بوزارة التربية والتعليم** . ـ القاهرة: الوزارة، ١٩٩٠ ـ ٤٠٩ص.

12 -Psascharopoulos, op. cit., p.41.

٢٢ ـ حشمت قاسم، مصدر سابق، ص ١٦٠.

٢٣ ـ جارفى، وليم د. **الاتصال أساس النشاط العلمى: تيسير سبل تبادل المعلومات بين المكتبيين والباحثين والمهندسين والدارسين**/ ترجمة حشمت قاسم. ـ بيروت: الدار العربية للموسوعات، ١٩٨٣. ـ ص٢٢٣.

٢٤ ـ صليب روفائيل. «منظومة المعلومات التربوية ودورها فى تحسين النظام التعليمى وترشيد قرارات تطويره». **التربية الجديدة**. ـ س٩، ع٢٧ (ديسمبر ١٩٨٢). ـ ص ٢٦ ـ ٣٧.

٢٥ ـ سيف الإسلام مطر، مصدر سابق.

٢٦ ـ نفس المصدر.

٢٧ ـ فور، إيدجار، مصدر سابق، ص ٢٣٥.

82- Fernig, Leo R.. op. cit., p. 14.

92 - Timpance, M. "politics of educational research" in: The International Encyclopedia of Education/ ed. by Torston Hurston, and T. Neville Postleth - Waite. - Oxford: Pergamon Press, 1985. - p. 1600 - 1603.

٣٠ ـ أحمد زكى بدوى. **معجم مصطلحات العلوم الإدارية**. ـ القاهرة: دار الكتاب المصرى؛ بيروت: دار الكتاب اللبنانى، ١٩٧٣. ـ ص ٣٠٧.

٣١ ـ إبراهيم عبد العزيز شيحا. مصدر سابق، ص ١٥٧.

٣٢ ـ عبد الغنى النورى. «التخطيط التربوى والتعليمى: أهميته، وتطوره، وأنواعه، وأهم العوامل المؤثرة فيه». ـ **التربية**. ـ ع٨٧ (أغسطس ١٩٨٨). ـ ص ٣٦ ـ ٤٣.

٣٣ ـ محمد سيف الدين فهمى. **التخطيط التعليمى: أسسه وأساليبه ومشكلاته**/ مراجعة مختار حمزة. ـ القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٦٥ . ـ ص١١ ـ ١٢.

٣٤ ـ نفس المصدر السابق، ص ٤٩ ـ ٥٣.

35 - Pascharopulos, op. cit, p. 103.

٣٦ ـ إبراهيم عبد العزيز شيحا، مصدر سابق، ص ٣٤١.

٣٧ ـ أحمد إبراهيم أحمد. «صناعة القرار التربوى فى الإدارة المدرسية». ـ **دراسات تربوية**، مج٢. ج٦ (مارس ١٩٨٧)، ص ٢٣٦ ـ ٢٦٨.

٣٨ ـ إميل فهمى حنا شنودة. **القرار التربوى بين المركزية واللامركزية: دراسة مستقبلية**. ـ القاهرة مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٧٩. ـ ص٣٦ ـ ٤٠؛

عبد الهادى الجوهرى. **علم اجتماع الإدارة: مفاهيم وقضايا**. ـ ط٢. ـ القاهر: دار المعارف، ١٩٧٨. ـ ص ٨٩ ـ ٩١؛

إبراهيم عبد العزيز شيحا، مصدر سابق، ص ٣٤٥ ـ ٣٤٦.

٣٩ ـ إميل فهمى، القرار التربوى، مصدر سابق، ص ٣٧ ـ ٣٨.

٤٠ ـ أحمد إبراهيم أحمد، مصدر سابق.

٤١ ـ إميل فهمى، مصدر سابق ص ٥٥.

٤٢ ـ محمد حسن علاوى، وأسامة كامل راتب. **البحث العلمى فى مجال الرياضة**. ـ القاهرة: دار الفكر العربى، ١٩٨٧. ـ ص ١٩.

٤٣ ـ لاتابى، بابلو. «تطبيق البحوث التربوية وقياس مدى نجاحها وفاعليتها»/ ترجمة حمدى أحمد النحاس. ـ **مستقبل التربية**. ـ ع٣ (١٩٨١). ـ ص ٣٤ ـ ٤٥.

٤٤ ـ نفس المصدر.

٤٥ ـ نفس المصدر.

٤٦ ـ محمد منير مرسى. **الإدارة التعليمية وتطبيقاتها**. ـ ط٢. ـ القاهرة: عالم الكتب، ١٩٧٧. ـ ص١١.

٤٧ ـ مجيد دمعة «بعض الاتجاهات المعاصرة فى القيادة التربوية» فى: **الاتجاهات العالمية المعاصرة فى القيادة التربوية**. ـ الرياض: مكتب التربية العربى لدول الخليج، ١٩٧٤. ـ ص ٢١ ـ ٤٨.

٤٨ ـ محمد منير مرسى، مصدر سابق، ص ١٤٩.

٤٩ ـ إميل فهمى حنا شنودة، القرار التربوى، مصدر سابق، ص ٥٢.

٥٠ ـ المجلس القومى للتعليم والبحث والتكنولوجيا. «إعداد وتنمية الكوادر القيادية فى الإدارة التعليمية». ـ **صحيفة المكتبة**. ـ مج١٥. ع٣ (أكتوبر ١٩٨٣) ـ ص ٣٣ ـ ٥٩.

٥١ ـ جابر محمود طلبة. **البحث التربوى فى مصر وعلاقته بالممارسة التربوية فى النظام التعليمى: دراسة تحليلية للواقع والطموح**. ـ المنصورة: دار الوفاء، ١٩٩١. ـ ص ٣٧.

52 - International Fedration of Free Teacher's Unions. World Confederation of Organizations of the Teaching Profession, World Confederation of Teachers, World Federation of Teachers Unions. the Needs of Teachers with regard to information about education - Paris: Unesco, 1977.- p. 15.

obeikandl.com